شَحّ الأمطار وتجاوز المحافظات ينذران بموسم عطش وجفاف

توقف 20 مشروعاً لمياه الشرب... وتهديد محطة كهرباء الناصرية بالتوقف

مع انطلاق الموسم الزراعي الشتوي تفاقمت مشكلة المياه، وتأخرت الرية الأولى للمحاصيل الزراعية عن موعدها المقرر، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل هناك تهديدات بموسم جفاف وعطش يلوح في الأفق، دون أن تقوم الجهات المعنية بالتحرك لحل الأزمة التي تختلف أسبابها من محافظة الى أخرى، لكن تبقى مسألة التجاوز على الحصص المقررة من قبل وزارة الموارد المائية السبب الأكبر، فضلاً عن شح الأمطار التي قد تدخل الموسم الزراعي والوضع المائي في البلاد بحالة إنذار...

ذي قار / حسين العامل

عطش وجفاف ومخاوف من هجرة

عدد من المواطنين أشاروا الى أن أزمة المياه أخذت تستفحل وتتفاقم عاماً بعد عام، مؤكدين أن المشكلة ما عادت تقتصر على الأنهار وانخفاض مناسيبها، وانما تعدّتها الى المياه الجوفية التي اتضح أنها مالحة ولا تصلح للشرب وسقي المحاصيل الزراعية. إذ يقول الفلاح عواد كاظم الزيرجاوي: إن شط الكسر المتفرع من نهر الغراف تعرض للجفاف وتذبذب مناسيب مياهه منذ عدّة أعوام ما أثر ذلك في النشاط الزراعي وبساتين النخيل التي باتت تعاني الجفاف. مشيراً الى حرمان معظم السكان المحليين في مناطق حوض شط الكسر وشط آل ابراهيم من نشاطهم الزراعي وتربية المواشي بسبب شح المياه. منوهاً: الى أن حفر الآبار الارتوازية في المناطق التي تعرضت للجفاف، بات يواجه مشكلة ملوحة المياه الجوفية وهو ما خيّب آمال الفلاحين بأخر فرصة ممكنة لتوفير المياه.

قبل أيام تظاهر المئات من أبناء الجبايش والمناطق القريبة بسبب شح المياه التي تهدّد الزراعة والأهوار، مهددين بقطع الطريق العام إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن من انخفاض واضح لمستوى المياه، إن كان نهر الفرات أو بالأنهر الفرعية. مدير دائرة الموارد المائية المهندس حسين علي حسين الكناني، ذكر لـ(المدى) أن محافظة ذي قار، تشهد حالياً انخفاضاً كبيراً بتصاريف نهري الفرات والغرّاف المتفرعة من نهر دجلة، عازياً الانخفاض لعدّة أسباب، من بينها تخفيض تركيا للإطلاقات المائية وانحباس الأمطار خلال السنة الحالية والأعوام القليلة الماضية، فضلاً عن تجاوز المحافظات المتشاطئة على حصة محافظة ذي قار. مشيراً الى: أن التجاوزات الحاصلة على حصة ذي قار تجري بتوجيه وإصرار من الحكومات المحلية في تلك المحافظات، وبخاصة محافظتي واسط والمثنى .

وبيّن الكناني: أن حصة محافظة ذي قار من مياه نهر دجلة، التي من المقرر أن تصل من محافظة واسط عبر نهر الغراف تقدر بـ ١٥٠ متر مكعب / الثانية، لكنها انخفضت حالياً الى اقل من ١١٣ متر مكعب / الثانية، بسبب التجاوزات. فيما انخفضت تصاريف نهر الفرات التي تدخل الى محافظة ذي قار عبر محافظة المثنى الى ٦٨ متر مكعب / الثانية، في حين أن الحصة المقررة تتراوح ما بين ٩٠ – ١٠٠ متر مكعب/ الثانية. منوهاً الى: أن محافظة واسط تتجاوز على حصة محافظة ذي قار من المياه بأكثر من ٣٥ متر مكعب / الثانية، في حين تتجاوز محافظة المثنى بأكثر من ٢٠ متر مكعب / الثانية. مؤكداً أن تصاريف نهري الغراف والفرات لم تصل الى الحصة المقررة حتى في افضل الحالات بسبب التجاوزات وشح المياه.

وأشار مدير الموارد المائية الى أن: تجاوز المحافظات المتشاطئة على نهري دجلة والفرات والمتمثلة بمحافظات (النجف، الديوانية، الحلة، واسط، المثنى) انعكس سلباً على الخطة الزراعية الشتوية الخاصة بمحافظة ذي قار، والتي تعتمد ٩٠ ٪ منها على مياه نهر الغراف. مضيفاً: فيما اثرت تلك التجاوزات في عمل مشاريع ومحطات مياه الشرب ومنظومة التبريد في محطة كهرباء الناصرية الحرارية، فضلاً عن مناطق الأهوار. لافتاً الى: أن مناسيب المياه انخفضت في مناطق الأهوار واصبحت بعمق متر واحد، وهو ما ينذر بمخاطر قد تؤدي الى التأثير على ملف انضمام الأهوار للائحة التراث العالمي.

اشتداد الأزمة المائية

التجاوز على الحصص المائية لم يؤثر في القطاع الزراعي فحسب، بل وصل الى مياه الشرب، ما نجم عن توقف نحو ٢٠ مشروعاً للماء في مناطق متفرقة من المحافظة. حسبما أكد ذلك مدير دائرة مياه ذي قار المهندس أحمد طالب الذي أشار بحديثه لـ(المدى) الى: أن انخفاض مناسيب الأنهر وشح المياه تسبّبا بتوقف ٥ مشاريع لمياه الشرب في ناحية الدواية و٦ مشاريع في ناحية سيد دخيل و٣ مشاريع في ناحية قلعة سكر ومجمعين للماء في وناحية الفجر ٣ مشاريع في قضاء الرفاعي. مضيفاً: أن عدداً من الأنهر الفرعية المغذية لتلك المشاريع جفّت تماماً، وهو ما اضطر دوائر الماء في تلك المناطق الى استخدام السيارات الحوضية لنقل مياه الشرب وتوفيرها للسكان المحليين.

وبيّن طالب: أن حالة ناحية سيد دخيل من حيث المياه حرجة جداً، وهي تعتمد بالكامل على السيارات الحوضية فيما جفّ نهر عكيل في قلعة سكر. مشيراً الى: أن مياه نهر الفرات باتت غير صالحة للشرب بسبب ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث الحاصل من رمي المخلفات ومياه الصرف الصحي في حوض النهر.

ومن جهته قال مدير عام انتاج الطاقة في محطة كهرباء الناصرية الحرارية جمال غلام لـ(المدى): إن محطة كهرباء الناصرية تتعرض في هذا الوقت من كل عام الى مشاكل بسبب انخفاض مناسيب المياه في نهر الفرات، وإن ادارة المحطة اتخذت عدّة اجراءات في الوقت الحاضر لتلافي تداعيات الأزمة الراهنة، معرباً عن خشيته من تفاقم أزمة المياه للحد الذي لا تتمكن معه ادارة المحطة من معالجة المشاكل الناجمة عن أزمة المياه. مؤكداً أن الانخفاض في مناسيب الفرات تجاوز الحدّ المقرر في الوقت الحاضر، وهو ما استدعى تهيئة الدورة المغلقة في محطة الكهرباء لغرض تشغيل منظومة التبريد عند اشتداد الأزمة المائية.

الهيئة العامة للمياه الجوفية في وزارة الموارد المائية، أعلنت في التاسع من تشرين الثاني الماضي، عن حفر ٢٠ بئراً ارتوازية في محافظة ذي قار منذ بداية العام الحالي ٢٠١٧ ولغاية الآن، وذلك ضمن إجراءات التخفيف من تداعيات أزمة شح المياه.

مطالبات بإعلان المحافظة منكوبة

اللجنة الزراعية العليا في ذي قار، أبدت اعتراضها على تخفيض خطتها الزراعية للموسم الزراعي الشتوي لأكثر من ٢٠ بالمئة تحت ذريعة شح المياه، فيما حذرت الجمعيات الفلاحية من تفاقم المنازعات العشائرية في المحافظة وتأثيرها على الموسم الزراعي، نتيجة كثرة التجاوزات على الأنهر والجداول المائية.

بهذ الشأن ذكر نائب محافظ ذي قار ورئيس اللجنة الزراعية العليا في المحافظة عادل الدخيلي لـ(المدى): أن ازمة المياه تسبّبت بإرباك الخطة الزراعية وتعطيل الكثير من محطات ومشاريع مياه الشرب، وعموماً الوضع الراهن لا يبشّر بخير رغم المعالجات التي اتخذتها المحافظة لتلافي تداعيات الأزمة المائية. مضيفاً: أن محافظة ذي قار تقع في نهايات الأنهر وهو ما يجعلها في شح دائم، نتيجة تجاوز المحافظات المتشاطئة على نهري دجلة والفرات. مشيراً الى: أن ادارة المحافظة أجرت اتصالات مع محافظ واسط ورئيس اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة ووكيل وزير الموارد المائية، حول رفع التجاوز عن حصة محافظة ذي قار، وقد تقرر تشكيل لجنة لمتابعة الأمر. مردفاً: أن الأزمة مازالت متواصلة ولم ترد للمحافظة اية زيادة في الإطلاقات المائية.

ويؤكد الدخيلي: أن تصاريف المياه في انخفاض مستمر، وهو ما ينذر بمخاطر كبيرة من شأنها أن تطيح بالخطة الزراعية وتعرض مناطق الأهوار وحياة السكان المحليين للخطر. مبيناً: أن شح المياه أثر بصورة واضحة على مناطق الأهوار، حيث أخذت المياه تنحسر عن بعض المساحات المغمورة ، محذراً من مخاطر حقيقية تواجه الحياة في مناطق الأهوار، فضلاً عن تضرر التنوع الاحيائي والثروة السمكية وقطعان الجاموس فيها.

وشدّد نائب محافظة ذي قار، على ضرورة تحرك الحكومة الاتحادية والمنظمات الدولية لزيادة الإطلاقات المائية من دول المصب، ولاسيما تركيا التي قلّصت الإطلاقات الى أدنى مستوياتها في نهري دجلة والفرات. مشيراً الى: أن الخطة الزراعية في محافظة ذي قار جرى تقليصها بواقع ٢٠٪ نتيجة أزمة المياه التي تمر فيها البلاد. موضحاً: أن اللجنة العليا المشتركة بين وزارتي الزراعة والموارد المائية، أقرت خطة زراعية للموسم الزراعي الشتوي في المحافظة تقدر بنحو ٣٦٠ ألف دونم، في حين كانت الخطة المقترحة من قبل المحافظة تشتمل على ٤٤٨ ألف دونم.

مخاطر الجفاف تتهدد الأهوار

من جانبه، حذّر قائممقام قضاء الجبايش بديع لبنان الخيون، من مخاطر الجفاف وشح المياه على مناطق الأهوار، وأوضح لـ(المدى) أن ازمة المياه الحاصلة حالياً ناجمة عن وجود شح كبير في المياه، فضلاً عن سوء استخدام الكميات المتاحة واستمرار تجاوز محافظات (النجف وبابل والديوانية والكوت والمثنى) على حصة الأهوار والمحافظات الجنوبية بصورة عامة. مشيراً الى: أن مناطق الاهوار لا تحصل في الوقت الحاضر حتى على الحد الأدنى من حاجتها للمياه، وهو ما يعرضها الى مخاطر التجفيف والتلوث البيئي وهجرة السكان. منوهاً الى: أن المحافظات الوسطى تطلق العنان للفلاحين بنصب واستخدام مضخّات كهربائية ضخمة ومضخات مترية لسقي مزروعاتهم من دون التقيّد بالخطة الزراعية والحصص المائية المقررة. مشدداً على ضرورة التزام المحافظات بخطة توزيع المياه التي تعتمدها وزارة الموارد المائية.

واستطرد قائممقام قضاء الجبايش، أن وزارة الموارد المائية سبق وأن قامت بالاعتراض على هذه التجاوزات، غير أن الحكومات المحلية مستمرة بتجاوزاتها ولم تبالِ باعتراض الوزارة أو التقيّد بخطتها الخاصة بتوزيع المياه، حتى أن احدى المحافظات قامت بعزل مدير الموارد المائية لديها بسبب التزامه بتطبيق خطة الوزارة في هذا المجال. مبيناً: أن تعرض مدراء الموارد المائية للعقوبة من محافظاتهم كونهم يطبّقون خطة الوزارة يمثل مشكلة كبيرة، كون وزارة الموارد المائية وزارة اتحادية مسؤولة عن توزيع المياه بعدالة بين المحافظات ولا تخضع خطتها لسلطة المحافظات. مؤكداً أن المحافظات المتجاوزة لا تلتزم حتى بالقوانين التي تلزمها بالتقيّد بالسياسة المائية التي تعتمدها الحكومة الاتحادية، ولا تشدد اجراءاتها على الفلاحين الذين يتجاوزون على الحصص المائية في تلك المحافظات".

وبيّن الخيون: أن الخلل الحاصل يتمثل بعدم التزام المحافظات بالحصص المائية، وليس بوزارة الموارد المائية التي وضعت خطتها وفق ما هو متاح من اطلاقات مائية من تركيا والخزين المائي في السدود العراقية ولاسيما سد الموصل. مشيراً الى: أن ادارة المحافظات المتجاوزة على الحصص المائية تفكر في مصلحتها فقط من دون مراعاة لحقوق المحافظات الأخرى. مؤكداً أن المياه ملك للجميع، وليس من حصة محافظة دون أخرى لتقوم باحتكاره والتصرف به وفق ما تشاء من دون مراعاة حقوق المحافظات الأخرى.

ودعا الخيون الى الحفاظ على الموارد المائية والتقيّد بالحصص المقررة وضمان حصة مناطق الأهوار من المياه، محذراً من خسارة الاهوار وتجفيفها والغاء انضمامها للائحة التراث العالمي.

ريبورتاج

إطلاق الحملة الوطنية لإدامة مدينة بابل الأثرية

تستمر الجهود الحكومية والشعبية في ملف ضم بابل للتراث العالمي اليونسكو، إذ انطلقت حملة تنظيف وادامة المدينة الأثرية وبمشاركة ١٠٠٠ موظف من منتسبي مفتشية آثار بابل اضافة الى الجهد البلدي للمحافظة وقيادة شركة بابل، والعديد من منظمات المجتمع المدني والدوائر الحكومية التي ستشارك في الحملة على مدار أيامها السبعة.

المدى / بابل

رئيس فريق ادراج بابل على لائحة التراث العالمي مدير عام الدائرة الادارية لوزارة الثقافة رعد علاوي، قدّم شكره وتقديره للاستجابة السريعة والمثمرة لتحشيد طاقات الموارد البشرية كافة والكوادر المتقدمة في المحافظة والدور الكبير الذي تقوم به هذه الدوائر متمثلة بقيادة شرطة المحافظة والدوائر البلدية. مبيناً: أن هناك خطوات أخرى مقبلة ستسهم في اعادة البريق والجمال للمدينة الأثرية، وإن الاستعدادات قائمة لأجل الادراج على لائحة التراث العالمي.

المشاركة الشعبية الفاعلة في تنظيف المدينة من قبل شرائح مجتمعية عدّة في بابل، اثبتت مدى تمسك العراقي بحضارته الضاربة في القدم. وليد محسن متطوع في حملة التنظيف والتأهيل، عبّر عن سروره وهو يشارك بهذه الحملة التي وصفها بالوطنية كونها تسهم في تقديم وجه حضاري مشرق للعالم..

فيما بيّنت المواطنة هيام كريم، أن المشاركة في هكذا حملة بمثابة وسام شرف، إذ عدّتها خطوة من بين خطوات عدّة للنهوض بالواقع الجمالي لمدينة بابل، التي تستعد لإدراج في لائحة التراث العالمي وهو استحقاق تأخر كثيراً، داعية كل الجهات الى تقديم المزيد من العمل في سبيل تحقيق هذا الإنجاز المهم.

الدوائر العاملة في مدينة بابل، شاركت أيضاً في الحملة الوطنية للتنظيف والتأهيل، ومنها مديرية شرطة المحافظة التي شاركت بعدد من آلياتها وكوادرها، اضافة الى الدوائر الأخرى التي ستشارك في الأيام المتبقية من حملة التأهيل التي ترمي الى تنظيف الشوارع الرئيسة للمدينة الأثرية وأبنيتها ونصبها المتعددة. من جانبه، قال الأمين العام لمجلس بابل عقيل الربيعي: إن انطلاق حملة التنظيف في المحافظة، تأتي للإيفاء بمتطلبات هيئة اليونسكو بعد إدراج مدينة بابل الآثارية على لائحة التراث العالمي، مبيناً أن الجهد الفني والهندسي في دوائر وزارة الموارد المائية في بابل، نفذ عمليات كبيرة لكري وتنظيف الأنهر والبحيرات في مدينة بابل، لجعلها أنهرَ جميلة ينساب فيها الماء من شط الحلة، بدلاً من وضعها الحالي كمبازل اضافة الى تأهيل الساحات والمرافق العامة. مبيناً: أن وزارة الكهرباء تعمل على تأهيل الشبكة الكهربائية في المدينة الأثرية من أجل إضاءة المدينة والشوارع المحيطة بها.

وأكد الربيعي في تصريح صحفي: أن تأهيل مدينة بابل سيكون له الأثر الكبير في جذب السيّاح والمهتمين بإدراج المدينة ضمن التراث العالمي لزيارتها، لتكون صرحاً حضارياً من جديد واظهاره بشكل يليق بمكانة المحافظة التراثية وموقعها في الحضارة الانسانية.

مشيداً: بالجهود المبذولة من قبل الناشطين المدنيين و الإعلاميين في حملة ادراج بابل ضمن التراث العالمي، مؤكداً أن تضافر جهود أبناء المحافظة، سيعيد لمدينتهم مكانتها كأول حضارة على الأرض. متابعاً: نسعى لافتتاح اقسام لدوائر الدولة ضمن المدينة حتى يكون العمل فيها مستمراً بدون انقطاع.

لكن هل تكفي هذه الحملات التي تجري بإمكانيات متواضعة وبسيطة وبمبادرات شخصية وهل هي بمستوى الطموح لإدراج بابل في التراث العالمي. توفيق يحيي، مختص بشؤون الآثار والسياحة، دعا الى اهمية ايجاد خطط مدروسة وفق رؤى وتصورات حديثة تأخذ بنظر الاعتبار عمر المدينة واهمية الآثار. منوهاً الى ضرورة إشراك الدوائر البحثية والأكاديمية في الملف والترويج له، مع ضرورة التثقيف الشعبي لهذا الإدراج وفوائده.

يحيي، شدّد أيضاً على ضرورة أن تأخذ الحكومة دورها بهذا الشأن، وتخصص المبالغ اللازمة للتأهيل والصيانة والتنظيف والترويج الإعلامي الذي يُعد من الأمور المهمة في الحملة، كذلك استقبال المقترحات الموضوعية من قبل كل الجهات والمختصين بالشأن الآثاري، عاداً إدراج بابل مشروعاً وطنياً يستحق الاهتمام والعمل. الاستعدادات تنوعت بين حملات تأهيل واجتماعات ولقاءات مع منظمات ووفود دولية معنية بهذا الشأن، إذ التقى وفد من خبراء منظمة اليونسكو ضم السيندرا بيروز والسيد مصطفى الخنوسي، بوكيل الوزارة لشؤون الآثار قيس حسين رشيد، والمركز الايطالي ورئيس فريق إدراج بابل على لائحة التراث العالمي ومدير عام الدائرة الإدارية في وزارة الثقافة رعد علاوي في بغداد لمناقشة كل ما يتعلق بإدراج ملف مدينة بابل على لائحة التراث العالمي مع الفريق المكلف بكتابته والمعنيين في الهيئة العامة للآثار والتراث، للتداول في الترتيبات الخاصة بالملف وما توصلت إليه اللجنة العاملة على الملف.

كما أقام الوفد وخلال زيارته لمدينة بابل الأثرية عدداً من الورش في مدينة بابل والمركز الايطالي، استمرت لعدّة أيام، وذلك لتوضيح واستكمال الآليات الخاصة بالملف ومناقشة فقراته من اجل تبادل الخبرات بما يخدم هذا المشروع الوطني الكبير ومن خلال الزيارات والجولات الميدانية للمواقع الأثرية.